

البناء

ندوة عن أسباب تراجع صرف الليرة أمام الدولار والحلول المقترحة

وزير المال السوري؛ نرفض أن نكون رهينة لدى البنك الدولي

تحقيق استقرار في الأسعار والمحافظة على حد أدنى من المدخرات وتأمين متطلبات الأمن الدفاع، لكن هناك نقصاً في الشفافية في التعامل مع المواطن، «لأننا نرى أن من يحدد صرف الدولار هم قلّة من المضاربين الذين لهم علاقات مع بعض ضعاف النفوس في الأسواق والتي لا تقتصر على سوق دمشق للأوراق المالية، ما يضطر المصرف المركزي إلى التدخل بكلمات كبيرة من القطع لتحويل الاحتياطات غير التجارية والتي تعدّ الحامل الأساسي لسعر الصرف الأعلى».

ورأى الحوراني «أن المحافظة على سعر الصرف بـ 50 ليرة لمدة ربع قرن ليست إنجازاً لأنّ التكلفة الحقيقية لهذا الموضوع ستظهر قريباً عندما تتكشف احتماليات المركزي من القطع، منتقداً سياسة الإنفتاح الاقتصادي وتحرير أسعار المواد التي أدت إلى تراجع العملية الإنتاجية وزيادة البطالة والفقر.»

وأوضح وزير المالية اسماعيل «أنّ الأزمة التي تعيشتها سورية أصعب من أي أزمة حدثت في العالم»، لافتاً إلى «أنّ الحرب العالمية الثانية ذهب ضحيتها عشرات الدول بينما الحرب التي شهدناها لم تذهب ضحيتها الأسورية».

ولفت اسماعيل إلى «أنّ ارتفاع المديونية الداخلية يؤثر على سعر الصرف، وخصوصاً أنّ الحكومة لم تعد لديها مورد من القطع الأجنبي إلا الدورات وهناك غياب للتوازن بين الكتلة السلعية والتقديرة في ظل الأزمة الحالية، ما يجعلنا أمام خيار واحد وهو الاستدانة، وهذا رفضته القيادة رفضاً قاطعاً وستبقى ترفض لأن سيادة وبركرامة سورية أقوى وأكبر ولا يمكن أن نقبل بوضع أنفسنا رهينة البنك الدولي ما يتطلب من الجميع العمل ضمن الإمكانيات المتاحة».

وأشار وزير المالية إلى «أنّ هم الحكومة اليوم هو تأمين القطايع العسكري والأمني والصحة والشفافي والسع الفخائية للمواطنين والسلع الأولية لقطاع الصناعة».



(سانا)

المشاركون في الندوة

وأشار درغام إلى «أنّ الحلول لرفع قيمة صرف الليرة أمام الدولار تتركز بمجموعة من الأمور أهمها إيجاد إدارة نقدية أفضل للكتلة المالية الموجودة حالياً وتحقيق التقاص الإلكتروني بالسرعة اللازمة بشكل يحول دون قيام التجار بسحب أموالهم نقداً من أي مصرف وضرورة إعادة هيكلية القطاع العام»، معتبراً أنه «من غير الطبيعي التركيز على فكرة الدوام من دون تحقيق إنتاج فعلي».

وأوضح درغام «أنّ عدم منح رواتب الحد الأدنى قد يحدث إشكالية حقيقية نظراً إلى وجود أعداد كبيرة من المواطنين المزمعين من أي دخل»، لافتاً إلى «ضرورة تبسيط الإجراءات الطبيعية التركيز على فكرة الدوام من دون تحقيق إنتاج فعلي».

وأشار الدكتور درغام الأستاذ المساعد في المعهد العالي لإدارة الأعمال في دمشق إلى أنه «بين عامي 2002 و 2003 كانت هناك محاولات عدة لإعادة احتواء السياسة النقدية لكنها لم تستكمل أدواتها وعملت الحكومات المتعاقبة على مدى عشر سنوات على الحفاظ على سعر صرف الليرة السورية التي تراوح بين 46 و 54 ليرة، لكنّها اعتبرت أنّ ذلك هو السبيل الوحيد والأساس لدعم الاقتصاد ويجب الدفاع عنه».

في ذهن المواطن أنّ خصمه هو التاجر»، مؤكداً «أنّ الحلول هي عبارة عن أفكار مشتركة يقدمها مجموعة من المعنيين في الاقتصاد إلى الحكومة لتأخذ القرار المناسب».

ولفت قلاع إلى «أنّ الوزراء الذين تعاقبوا لم يعطوا الفرصة لتطبيق فكر ومضامين اقتصاد السوق الاجتماعي التي اعتمدت»، موضحاً «أنّ السياسات النقدية والاقتصادية يجب أن تكونا كسكة القطار يجب عدم الانحراف عنها».

وأشار الدكتور درغام الأستاذ المساعد في المعهد العالي لإدارة الأعمال في دمشق إلى أنه «بين عامي 2002 و 2003 كانت هناك محاولات عدة لإعادة احتواء السياسة النقدية لكنها لم تستكمل أدواتها وعملت الحكومات المتعاقبة على مدى عشر سنوات على الحفاظ على سعر صرف الليرة السورية التي تراوح بين 46 و 54 ليرة، لكنّها اعتبرت أنّ ذلك هو السبيل الوحيد والأساس لدعم الاقتصاد ويجب الدفاع عنه».

اختتام المؤتمر الرابع للنماذج المبتكرة لإدارة الموارد الرملية

زعيتر: ملتزمون مبادئ بروتوكول

الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط

التوسع الخطي للتنمية الحضرية وخلق بنية أساسية جديدة للنقل على طول الساحل وتوفير حرية وصول الجمهور إلى البحر وعلى طول الشاطئ، وكذلك تخطيط المناطق الساحلية وإدارتها بهدف الحفاظ عليها وضمان تفتيتها المستدامة والأهم ضمان التنسيق بين مختلف السلطات المختصة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية والتلاحم الاستراتيجيات والخطط والبرامج الساحلية المعتمدة بين مختلف الإدارات والسلطات في بلدان حوض المتوسط».

وأكد التزام وزارة الأشغال العامة والنقل، ووقوفاً للصلاحيات والمسؤوليات المناطة بها، مبادئ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط و بكل تفاصيله، ولا سيما لناحية الحد من



(مصطفى الحمود)

تدشين مشروع شبكة إنارة ومولد كهربائي في الحميري بتمويل من الصندوق الكويتي

أقامت بلدية الحميري حفل تدشين مشروع شبكة إنارة ومولد كهربائي بقوة 150 (K.V.A) والممول من صندوق التنمية الكويتي في مطعم تيروس – استراحة صور السياحية، في حضور راعي الاحتفال مدير عام صندوق التنمية الكويتي المهندس نبوان السبيوس، المهندس علي خليفة، رئيس البلدية حسن عرفات بري وأعضاء المجلس البلدي، وفاعليات.

وألقى رئيس البلدية كلمة شكر فيها «الاتفاقة الطيبة والكرامة التي المعركة التي قدمها الصندوق الكويتي إلى البلدة التي عانت الكثير من تعبير الكهرباء».

وعبر السبيوس، بدوره، عن سعادته بإنجاز المشروع الذي تمّ بسرعة وبالمواصفات المحددة والمطلوبة، وقال: «إن بين لبنان والكويت علاقات أخوة تاريخية من القيادات السياسية وصحلاً إلى الفرد المواطن فيهما، والكويت منحاظاً دائماً إلى جانب لبنان في جميع قضايا المحقة، وخصوصاً أبنائنا الذين ارتادوا الأراضي اللبنانية والمشروع الإسرائيلي عليه، وأنّ المشاريع الإنشائية التي تقام في بتوجيهات وأوامر من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح جابر أحمد

وأضاف: «لقد مولنا منحة لدراسة القطاع الكهربائي في لبنان لإيجاد البديل الأفضل، بالتعاون والهيئات الاستشارية، وهذا المشروع يلزمه تعاون كبير بين جميع الأطراف كونه يشمل التوليد والنقل والتوزيع، وسنسعى إلى إعداد تاهيل وتطوير وتقوية محطات الكهرباء في الزرق والجبية والزهراني وربطها بالوحدات عليها لحل بعض المشاكل التي يعاني منها القطاع الكهربائي».

رئيس البلدية يمنح الدبوس درعاً تقديرياً

وأضاف: «إنّ لبنان هو من بين الأطراف المتعاقدة في البروتوكول الحالي بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بالتعاون مع وزارة البيئة، وخصوصاً في مجال المحميات البحرية وسواها من المشاريع».

ثمّ ألقى زعيتر كلمة جاء فيها: «للقاونا اليوم يمثل محطة علمية وإمنازية بارزة يجمع نخبة من أهل الخبرة والاختصاص في الدول الصديقة والشقيقة المشاركة في اتفاقية التنمية الساحلية، وتعتبر التنمية المستدامة من القضايا الأساسية المطروحة اليوم لدى الدول المهمة بالتنمية، الشاملة، ارتباطاً بالبيئة من خلال المحافظة على مواردها ومكوناتها لصالح حاضر ومستقبل شعوب هذه الدول».



زعيتر متوسطاً المشاركين في المؤتمر

إقبال واسترداد إجازة فتح استثمار سيدليتين في بعلبك

قار وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور وإقبال واسترداد إجازة فتح واستثمار سيدلية الحسيني في بعلبك لصاحبتها الصيدلانية القانونية ماريا د. إ. وإقبال واسترداد إجازة فتح واستثمار سيدلية بعلبك الكبرى في دورس في بعلبك للصيدلي القانوني علي م. ج. وذلك بعد أن فتبت لرئيس مصلحة الصيدلة المخالفات للقانون مزاوله مهنة الصيدلة في لبنان، والتي اقترتها الصيدليان المذكوران.

وأودعت وزارة الصحة الملف جانب النيابة العامة التمييزية في البقاع للاطلاع ومتابعة التحقيقات للوقوف على المخالفات والمخالفين والمتورطين، وبالتالي اتخاذ الإجراءات القانونية المقترحة.

اعتصام للمالكيين أمام المتحف رفضاً لتعديل قانون الإيجارات

نقذ أصحاب الاملاك والعقارات اعتصاماً أمام المتحف الوطني، «متابعة للحركات السابقة في مواجهة التعديلات المقترحة على قانون الإيجارات»، رافعين شعارات تطالب «باسترداد الاملاك بعد استنجاز لعشرات السنين».

وألقى نقيب مالكي العقارات جوزيف زعيب كلمة رأى فيها أنّ «محاولة التعديل للقانون هي بمثابة مشروع تأميم»، رافضاً التعديلات «إلا ما يتماشى منها مع قرار المجلس الدستوري».

وطالب «بالتعويض على المالكين عن الأربعين سنة التي أجبرتهم الدولة فيها على إسكان الناس بالبلاش»، معلناً «الاستعداد للطنع أمام المجلس الدستوري إذا أرادوا تمرير التعديلات غصباً بنا»، مؤكداً «الاستمرار بالتحرك وبحملة فكوا عن ضهرنا».

وتناشد زعيب امتالي الأشرافية «عدم التجاوب مع التظاهر والاعتصام باسم المستأجرين».

ورعى وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعير اختتام المؤتمر الرابع للنماذج المبتكرة لإدارة الموارد الرملية في المناطق البحرية الساحلية وخطة دفاع استراتيجية للسواحل في دول البحر المتوسط، المشروع الذي يموله الإتحاد الأوروبي بالشراكة مع الجمعية التونسية لهندسة السواحل والعمارة البحرية (تونس، أريانة) ويهروث قسم التنمية المستدامة في فرنسا لانغدونك ورسبون) ومنظمة توسكانا في إيطاليا، وكالة حماية وتخطيط السواحل في تونس واتحاد بلديات ساحل الزهراني في لبنان وجمعية «أمواج البيئة»، لبنان، وهو مبادرة منظمة لانسويو وزارة البيئة في إيطاليا.

واختتمت أعمال المؤتمر في انصارية، في حضور ممثل الاتحاد الأوروبي السيسو سانا، مسؤول مكتب الشؤون البلدية والاختيارية في حركة «أمل»، إقليم الجنوب عنان جزيرني، رئيس اتحاد بلديات ساحل الزهراني علي مطر، رئيس جمعية «أمواج البيئة»، مالك غندور وممثلين لوزارات الأشغال والبيئة والزراعة والمديرية العامة للدفاع المدني والشركاء المعنيين بالمشروع رؤساء مجالس بلدية واختيارية وممثلين لعدد من الجمعيات الأهلية.

وبعد كلمة ترحيبية لرئيس اتحاد بلديات ساحل الزهراني علي مطر، ألقى ممثل الاتحاد الأوروبي كلمة أشار فيها إلى أنّ «الاتحاد القطوع 200 مليون يورو لتنفيذ 150 مشروعا وهذا المشروع واحد من هذه المشاريع».

ثمّ ألقى مدير المشروع باولوبينو كلمة تحدث فيها عن أهمية المشروع.

رندة بري رعت اختتام شهر التسوق في صور؛ لتأهيل الطرقات والبنى التحتية في المدينة

دوراً مهمّاً وبارزاً في تنشيط الحركة الاقتصادية من خلال التعاون والتكامل بين جميع جمعيات المجتمع المدني، لأننا في أمس الحاجة إلى هذا التعاون على مستوى المدينة والوطن».

ولفت رئيس بلدية صور حسن بوق إلى «أنّ شهر التسوق، وبالرغم من الظروف الصعبة التي يمرّ بها الوطن، تميز بابتعاد أساليب جديدة وفاعلة للترويج، أبرزها الأنشطة والمسابقات الجوالّة في الشوارع والأماكن العامة، التي شملت توزيع الهدايا، أعلى قيمة مضافة إلى فعاليات شهر التسوق».

في جبتها، اعتبرت راعية الاحتفال «أنّ مدينة صور شهدت عبر تاريخها الغابر والحديث موجات نمو مماثلة لهذه الموجات، التي تشهدها المعالم التراثية والحضارية في سورية والعراق وغيرها من الأقطار العربية».

وخاطبت بعد مدينة صور ومحاسنها البلدي وكل فاعلياتها الثقافية والثرافية والاجتماعية، قائلة: «إنّ المجلس البلدي، وكذلك شركة ليدر على عهد توفير أي جهد لحماية هذا التراث والثروة وتخصيتها، من أي هجمة يبدو أنها ليست هجمة مابرة، فهي مبرجة على نحو مدروس، بهدف محو الذاكرة الإنسانية برمتها، ومحو الذاكرة العربية واستيلاء واعي جديد لإنسان

الثقة... ولا شيء آخر

ومعظم المستلزمات الضرورية لحياتهم اليومية، الأمر الذي يجعل الناس تلقائياً غير مصدّقين لما يسمعون، إنّ ذلك وعيهم كبير ويعرفون الواقع. أحد المواقع الإلكترونية المعروفة نشر مقالاً تحت عنوان لافت يقول: «المطلوب من الحكومة أن تكف عن التصريحات المستفزة»، مثل هذه العناوين تعكس إحباطاً واضحاً في الشارع من الأداء الحكومي، وهنا يجدر بنا التساؤل حول الكلفة الاقتصادية لضعف أو فقدان الثقة بين الجمهور والحكومة؛ للإجابة على هذا السؤال، نلاحظ انخفاضاً كبيراً في نسبة الناس التي تصدّق التصريحات بشأن: سعر الليرة، توفر المشتقات البترولية، إعادة الإعمار، تحسين المستوى المعيشي للناس، وكبح جماح الأسعار... وغيرها، وهي مواضيع اقتصادية هامة يلعب فيها العرض والطلب دوراً حاسماً في تحديد أسعارها وتوجهات الناس حولها، وهو ما ترصدته الأبحاث الاقتصادية السلوكية أو behavioral economics.

التى تهتم بدراسة الأنماط السلوكية للمستهلكين والآثار الاقتصادية الناشئة عنها، والتي تؤكد أنّ حالة عدم اليقين في أي دولة ينتج عنها آثار سلبية على المستوى الاقتصادي.

تغيّر نطم وسائل الإعلام كإحدى ثمار ثورة الاتصالات والمعلومات، ولم يعد باستطاعة أي حكومة تجاهل الرأي العام، بل أصبح الجمهور يعبّر عن وجهة نظره آتياً، حول القضايا العامة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهي الشكل التفاعلي للإعلام الذي لم يكن موجوداً في الماضي، حيث كان الإعلام ملكاً للحكومة، ويقوم بإبصال الرسائل التي تريدتها للناس بغض النظر عن مضمونها، وكان في إمكان أي وسيلة إعلام أن تنقل ما تشاء من الحقائق وتجاهل أو تغيّر ما تشاء من الوقائع بدون أي مشكلة.

إنّ ضعف الثقة بالحكومة تنشأ من تناقض كبير بين ما تحلم الحكومة في تقديمه للناس، وقدرتها الحقيقية على فعل ذلك، إضافة إلى عدد من العوامل أهمها:

1. القرارات الصادمة والمفاجئة وغير المسبوقة بتعميد إعلامي مناسب لشرح مبررات القرار وإبراز الحجج المقنعة لهذا الإجراء.
2. الإعداد غير الكافي لأي قرار، مما يجعل الحكومة مضطرة إما لإلغاءه لاحقاً أو العدول عنه، أو لإصدار قرارات أخرى لتعديله أو تصحيحه، وهذا يقاوم ضعف الثقة بها.
3. عدم وضوح الرسالة الإعلامية ومنطقيتها، قبل وبعد القرار.
4. عدم انخراط المؤسسات في الإعداد للقرار بشكل فاعل، مما يجعل المؤسسات المسؤولة عن تطبيق القرار غير مقتنعة به، وهذا يؤدّي إلى فشل التطبيق.
5. التصريحات المتناقضة بين أعضاء الحكومة أحياناً، والاستفرازية للمواطنين أحياناً أخرى، فيبدو المشهد وكأنه مباراة كرة قدم والفريق لا يلعب بشكل منسجم.
6. هذه العوامل، تعمّق الفجوة بين المواطنين والحكومة، وتجعل الناس تشكك حتى بالقرارات الجيدة، وإذا أزدت الحكومة تجسير فجوة الثقة لا بد من العوامل التالية:

1. صنع وصياغة العلاقات بين المواطنين والحكومة بطريقة مؤسساتية معتمدة على الخبراء، وأن تكون SMART أي محددة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، لها علاقة بالرؤية الشاملة في البلد، ذات إطار زمني محدد.

2. التحدّث إلى الناس بنوع من الشفافية، وبروح إيجابية وتحميلهم مسؤولياتهم للتصدّي لما تتعرض له بلدهم.

3. إنفاذ القانون بشكل متساو على الجميع، بدون محاباة لفئة دون أخرى، وخصوصاً الأقراب والأصحاب.

4. التزام الحكومة بتعهداتها مهما كان الثمن، واعتماد أسلوب التوضيح للناس والاعتذار عن أي أمر لا تستطيع الحكومة تنفيذه.

5. أجراء، ومن أجل تنفيذ ما سبق، لا بدّ من بناء جسور متينة والتعامل بروح الشراكة مع اللاعبين الرئيسيين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهم عبارة عن السلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والنقابات ووسائل الإعلام والجامعات وغيرها، ولعل الإعلام وخصوصاً الإلكتروني والتفاعلي ووسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يقوم بدور هام في نقل الرسالة في الاتجابين بين الحكومة والناس.

والتقى أحمد جبيلي كلمة باسم جمعية تجار صور، فأكد أنّ «شهر السياحة الاستوائية كان نجاحاً، معظم نشاطاته، وقد ترك أثراً جيداً على كافة الصعد التجارية والاقتصادية».

شكراً للبلدية بصور على «دعمها للأحدود مايا ولوجستيا ومعنويا، المتمثل بشخص رئيسها، وكافة أعضاء المجلس البلدي، كذلك شركة ليدر على الجهد الجبار الذي بذلته بشخص مديرها محمد شحادة، وبلدية العباسية والجامعة الإسلامية وكافة القيمين على إنجاز مهرجان التسوق».

وألقى رئيس مجلس إدارة وكالة التنمية الاقتصادية المحلية في الجنوب LEDA علي داود كلمة المؤسسات الراجعة، فيقول «جمعية تجار صور، التي انبثقت وبالتعاون مع جميع الجهات والمؤسسات الراجعة، أنها دائماً تبقى بوعودها ومواعيدها، وفي إطار أنّ مدينة صور، تستطيع أن تلعب

رندة بري رعت اختتام شهر التسوق في صور؛ لتأهيل الطرقات والبنى التحتية في المدينة

رعت رئيسة الجمعية الجنوبية «للحفاظ على آثار وتراث الجنوب» رندة عاصي بري، حفل اختتام شهر التسوق شباط 2015، الذي أقامته جمعية تجار صور بالتعاون مع بلدية المدينة وشركة ليدر، وذلك باحتفال أقيم في باحة الجامعة الإسلامية في صور.

وألقى أحمد جبيلي كلمة باسم جمعية تجار صور، فأكد أنّ «شهر السياحة الاستوائية كان نجاحاً، معظم نشاطاته، وقد ترك أثراً جيداً على كافة الصعد التجارية والاقتصادية».

شكراً للبلدية بصور على «دعمها للأحدود مايا ولوجستيا ومعنويا، المتمثل بشخص رئيسها، وكافة أعضاء المجلس البلدي، كذلك شركة ليدر على الجهد الجبار الذي بذلته بشخص مديرها محمد شحادة، وبلدية العباسية والجامعة الإسلامية وكافة القيمين على إنجاز مهرجان التسوق».

وألقى رئيس مجلس إدارة وكالة التنمية الاقتصادية المحلية في الجنوب LEDA علي داود كلمة المؤسسات الراجعة، فيقول «جمعية تجار صور، التي انبثقت وبالتعاون مع جميع الجهات والمؤسسات الراجعة، أنها دائماً تبقى بوعودها ومواعيدها، وفي إطار أنّ مدينة صور، تستطيع أن تلعب